

تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية وتداعياته على الأمن القومي..

دراسة في مخاطر التحرك والتموضع الداخلي



د. سارة عبدالباري

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عضو تحرير مجلة بريم

صادر عن
مؤسسة
اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

الملخص

تُعدّ ظاهرة الهجرة غير النظامية (غير الشرعية) عبر السواحل الجنوبية واحدة من أبرز التحديات المركبة التي تواجه دول الحوض المتوسطي ودول الجوار الإقليمي. لم تعد هذه الظاهرة مجرد حراك بشري ناتج عن ظروف اقتصادية أو ضغوط اجتماعية، بل تحولت إلى مسألة أمنية وسياسية واقتصادية بالغة الحساسية، مسّت الأبعاد السيادية وحالة الاستقرار الداخلي للدول المستقبلة أو دول العبور، وتسعى هذه الدراسة إلى تفكيك ظاهرة التدفقات البشرية غير النظامية عبر البحر/السواحل الجنوبية، مع التركيز على مرحلتين أساسيتين وهما مرحلة الاختراق والتحرك فديناميكيات التسلل والعبور الشاطئي والتسلل عبر مناطق الحدود البحرية والبرية النائية، ومرحلة التموضع الداخلي كالمخاطر المترتبة على استقرار المهاجرين في الهوامش العشوائية والمدن الكبرى واستحداث شبكات توطين غير قانونية.

كما تستعرض الدراسة كيفية استغلال شبكات الجريمة المنظمة والدولية لثغرات التأمين البحري والشواطئ الممتدة. ويتسبب هذا التحرك في إنهاك المؤسسات الأمنية والعسكرية من حيث استنزاف القدرات اللوجستية والميدانية لحرس الحدود والقوات البحرية في عمليات المراقبة والإنقاذ المستمرة، كذلك الاختراق والتسلل الأمني كإمكانية تسلل عناصر إرهابية أو إجرامية ضمن المجموعات المهاجرة نتيجة غياب أوراق إثبات الهوية والتحقق الشخصي، وايضا تنامي اقتصاد الجريمة كانتعاش شبكات الاتجار بالبشر، وتهريب السلاح، والمخدرات، والعملات المزورة على امتداد مسارات الهجرة. كما يُشكل استقرار المهاجرين غير النظاميين وتغلغلهم داخل الأنسجة العمرانية والاقتصادية المحلية مخاوف أمنية ومجتمعية عميقة، تتلخص في إحداث اختلالات ديموغرافية في بعض المناطق الحدودية أو الهامشية، مما يضغط على الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن) ويُولد احتكاكات اجتماعية وتوترات بين السكان المحليين والمهاجرين، كمايتسع نطاق العمالة غير الرسمية والسوق السوداء، مما يتسبب في تهرب ضريبي، وضغط على دعم السلع والتأثير على فرص العمل للعمالة المحلية.

كذلك فان نشوء أحياء أو تجمعّات عشوائية خارجة عن نطاق السيطرة والإشراف الإداري للدولة يحولها إلى بؤر خصبة للجريمة المنظمة والتطرف.

Abstract

The phenomenon of irregular (illegal) migration across southern coasts represents one of the most complex challenges facing Mediterranean and regional neighboring countries. No longer merely a human movement resulting from economic conditions or social pressures, this phenomenon has transformed into a highly sensitive security, political, and economic issue, directly impacting sovereign dimensions and the internal stability of destination and transit countries. This study seeks to deconstruct the dynamics of irregular human ,flows across maritime/southern coasts

focusing on two main phases: the penetration and movement phase encompassing the dynamics of infiltration, coastal crossing, and entry via remote maritime and land border areas—and the internal positioning phase, which involves the risks associated with migrants settling in informal urban fringes and .major cities, as well as the establishment of illegal settlement networks

Furthermore, the study examines how organized and international criminal networks exploit vulnerabilities in maritime security and along extended coastlines. This movement causes severe strain on security and military institutions, exhausting the logistical and operational capabilities of border guards and naval forces engaged in continuous monitoring and search-and-rescue operations. It also creates security vulnerabilities and infiltration risks—such as the potential entry of terrorist or criminal elements among migrant groups due to the lack of identification documents and identity verification—alongside the expansion of the criminal economy through the flourishing of human trafficking, arms and drug smuggling, and counterfeit currency trade along migration routes. Moreover, the settlement and integration of irregular migrants into local urban and economic fabrics raise deep security and societal concerns. These stem from demographic imbalances created in certain border or marginal regions, placing immense pressure on basic public services (health, education, housing) and fueling social friction and tensions between local populations and migrants. This situation further expands informal employment and the black market, resulting in tax evasion, increased pressure on commodity subsidies, and negative impacts on local employment opportunities. Finally, the emergence of informal settlements and slums operating outside state administrative control and supervision

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية – الامن القومي – السواحل الجنوبية – التموضع الداخلي – أمن الحدود – الجريمة العابرة للحدود

المقدمة

تُمثّل ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر السواحل والمنافذ البحرية الجنوبية واحدة من أشد الأزمات الجيوسياسية والأمنية تعقيداً التي تفرض نفسها على أجندة صناع القرار في القرن الحادي والعشرين. ولم تعد هذه الظاهرة مجرد حراك بشري ناتج عن ضغوط اقتصادية أو ظروف اجتماعية وإنسانية قاهرة في دول المبدأ، بل تحوّلت إلى قضية أمن قومي وسيادة دولة بامتياز، تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية والعسكرية بالتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقبلة ودول العبور.(1)(2)(3)

وتكشف التحولات الأخيرة في البيئة الدولية والإقليمية عن تصاعد ملحوظ في كثافة التدفقات البشرية غير النظامية التي تتخذ من الممرات البحرية والسواحل الجنوبية مسرحاً رئيسياً للاختراق. هذا التدفق لم يعد يتم بأساليب عفوية أو فردية، بل أصبح يُدار عبر شبكات منظمة عابرة للحدود، تستغل هشاشة المراقبة البحرية والتغيرات الجيوسياسية والمناطق الرخوة أمنياً لتهريب البشر. وهنا تتضاعف الخطورة؛ إذ لم يعد التحدي محصوراً في لحظة «الاختراق الساحلي» أو التسلل عبر الحدود، بل امتدّ ليشمل مرحلة أشد حساسية وتعقيداً وهي مرحلة «التحرك والتموضع الداخلي».(4)(5)(6)

إن مرحلة التحرك والتموضع الداخلي للمهاجرين غير النظاميين تمثل التحدي الأكبر لأجهزة الأمن القومي؛ حيث يترتب على غياب البيانات البيومترية والهويات الرسمية للمتسللين صعوبة بالغة في تتبع مسارات حركتهم داخل أراضي الدولة. وينتج عن هذا التموضع نشوء أحياء وتجمعات عشوائية وموازية في أطراف المدن الكبرى والهوامش الحضرية، تقع غالباً خارج نطاق الإشراف الإداري والضبط الأمني المباشر للدولة. وتتحول هذه التجمعات في كثير من الأحيان إلى بؤر خصبة للاقتصاد الموازي (الظل)، والعمالة غير الرسمية، فضلاً عن كونها البيئة المثالية لتخفي عناصر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو حتى الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة التي قد تستغل هذه الممرات البشرية للتسلل وزعزعة الاستقرار الداخلي.(7)(8)(9)

من هذا المنظور، تتأكد أهمية هذه الدراسة في تفكيك العلاقة العضوية بين ديناميكيات «التسلل الساحلي» ومخاطر «التموضع الميداني الداخلي»، وتأثيرهما المركب على مفهوم الأمن القومي بأبعاده المتعددة (الأمن العسكري، الأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي). وتكمن إشكالية البحث في التساؤل المحوري التالي: كيف تؤثر ميكانزمات التحرك والتموضع الداخلي للمهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية على أركان الأمن القومي للدولة، وما هي المقاربات الأمنية والتنموية الكفيلة

---

(1) إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

2-Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers..

3- IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM..

(4) - البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 45-62.

5Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

6-Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

(5) -7 العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

8-عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص 112-130.

9-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). (6) London: Palgrave Macmillan.

(7)

(8)

(9)

بالحد من هذه المخاطر؟(10)(11)

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها البالغة من طبيعة القضية المعالجة، التي تتقاطع فيها أبعاد السيادة الوطنية والأمن القومي والاستقرار المجتمعي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة والإقليم. ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال محورين رئيسيين وهما الأهمية النظرية، حيث تُسهم هذه الدراسة في سد النقص الملاحظ في الأدبيات العربية الناقدة التي تتناول الهجرة غير النظامية ليس فقط كظاهرة عبور بحري أو ساحلي، بل كعملية تموضع وتغلغل داخلي. فأغلب الأدبيات السابقة ركّزت على مراقبة الحدود والإنقاذ البحري، بينما تركز هذه الدراسة على الفجوة البحثية المتعلقة بمرحلة ما بعد الاختراق الساحلي، وهي مرحلة الانتشار والتجمع في العمق الحضري والجغرافي للدولة، كما ساعدت الدراسة في إعادة تعريف وتطبيق النظريات الأمنية الحديثة ولا سيما مفهوم «أمننه الهجرة» على حالات التدفق عبر السواحل الجنوبية. وتوفر إطاراً تحليلياً يربط بين الاختراق الساحلي كتهديد للحدود الخارجية والتموضع الميداني كتهديد للأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي والأمن الديموغرافي.

كما تطرح الدراسة ايضا بنية مفهومية تسهم في بناء مسارات تحليلية جديدة حول كيفية تحول الهجرة غير النظامية من مجرد حراك بشري ديموغرافي إلى تمركز واستيطان عشوائي غير مهيكل، مما يوفر للباحثين والأكاديميين أداة علمية لدراسة التغيرات السكانية غير الرسمية وتأثيراتها السلوكية والأمنية على المدى البعيد.

وتكمن أهمية الدراسة كذلك من الناحية التطبيقية حيث تكتسب أهميتها المباشرة من تقديمها رؤية تشخيصية واضحة لمؤسسات الدولة المعنية بالأمن القومي كوزارات الداخلية، الدفاع، الأجهزة الاستخباراتية، وحرس الحدود والسواحل. فهي توضح الميكانزمات التي تستغلها شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود لتجاوز الرقابة الساحلية، وتكشف السبل التي يتم بها التسلل إلى داخل المدن، مما يسهم في تطوير استراتيجيات أمنية استباقية ووقائية بدلاً من ردود الفعل العفوية.

كما تكمن أيضا أهمية الدراسة العملية في تسليط الضوء على خطورة نشوء أطر سكنية وعشوائيات موازية تقع خارج نطاق السيطرة والإشراف الإداري للدولة. حيث يقدم البحث مؤشرات أمنية تحذيرية من تحول هذه التجمعات إلى بؤر لتخفي العناصر المطلوبة، أو بيئة خصبة للاقتصاد الموازي، أو منصات للانحراف والاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة. كما تكمن أهمية الدراسة بأنها توفر لصناع السياسات الاجتماعية والاقتصادية تحليلاً للأعباء المترتبة على التموضع العشوائي للمهاجرين، مثل الضغط الفجائي على البنية التحتية، الخدمات الصحية، التعليمية، وموارد الطاقة، بالإضافة إلى الترديات المترتبة على سوق العمل والعمالة غير الرسمية، مما يساعد على التخطيط المستقبلي الأكثر دقة لحماية الاقتصاد الوطني وسلامة النسيج المجتمعي.

مشكلة البحث

تُمثّل ظاهرة التدفق غير النظامي للمهاجرين عبر السواحل الجنوبية أحد أكثر التحديات الأمنية والجيوسياسية تعقيداً في العصر الحديث. ومع استمرار التحولات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة في دول المبدأ والعبور، شهدت المنافذ البحرية والسواحل الجنوبية تصاعداً غير مسبوق في معدلات التسلل والتخطي غير القانوني للحدود. غير أن الإشكالية الرئيسة لا تتوقف عند حدود الاختراق الساحلي أو لحظة العبور البحري، بل تتجسد في ديناميكيات التحرك الميداني والتموضع الداخلي للمهاجرين غير النظاميين داخل أراضي الدولة. كما تكمن أبعاد المشكلة في الانتقال التدريجي لظاهرة الهجرة غير النظامية من كونها ظاهرة حراك بشري عابر إلى حالة تموضع واستيطان عشوائي موازٍ للنسيج المجتمعي والاقتصادي المحلي. ويتولّد عن هذا التموضع مجموعة من المخاطر الأمنية والهيكلية المركبة، التي تضع أجهزة الدولة وصناع القرار أمام تحديات غير تقليدية، فغالبية المهاجرين غير النظاميين يصلون عبر السواحل الجنوبية دون وثائق إثبات شخصية رسمية، أو بعد التخلص الأولي منها لإعاقة إجراءات الترحيل. ويترتب على ذلك غياب شامل لقواعد البيانات البيومترية والسكانية، مما يجعل حركة هؤلاء الأفراد داخل أقاليم ومدن الدولة حرّة وغير مرصودة. هذا الفراغ المعلوماتي يُنشئ بيئة عالية المخاطر تُصعّب على

(10) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.
11-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

(11)

الأجهزة الأمنية تتبع التحركات، وتفتح ثغرات أمنية قد تستغلها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجماعات الإرهابية والخلايا النائمة للتسلل واستنزاف الأمن الداخلي تحت غطاء طلب اللجوء أو الهجرة الاقتصادية. أيضا يميل المهاجرون غير النظاميين في مرحلة التموضع الداخلي إلى التجمع في الهوامش الحضرية، وأطراف المدن الكبرى، والمناطق العشوائية التي تعاني أساساً من ضعف البنية التحتية والمراقبة الإدارية. حيث تتحول هذه التجمعات بمرور الوقت إلى معازل اجتماعية ومناطق خارجة عن نطاق الضبط الأمني والإداري المباشر للدولة، مما يوفر بيئة خصبة لانتشار الجريمة، وتجارة المخدرات، وتهريب السلاح، وتشكيل عصابات عابرة للجنسيات تعمل بعيداً عن أعين القانون. ان التموضع الميداني للمهاجرين يُشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني؛ حيث ينخرط القطاع الأكبر منهم في العمالة غير الرسمية والأنشطة الاقتصادية غير المهدفة ضريبياً (اقتصاد الظل). يؤدي هذا التواجد غير المنظم إلى منافسة غير متكافئة للعمالة الوطنية، والتأثير السلبي على مستويات الأجور، فضلاً عن النزيف المالي الناتج عن التحويلات المالية غير الرسمية عبر شبكات حوالة غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية، مما يضر بالاستقرار النقدي والأمن الاقتصادي للدولة.

كما أن التدفق المتزايد والتموضع غير المخطط يتسبب في إحداث اختلالات ديموغرافية وضغوط هائلة على المرافق والخدمات العامة كالصحة، التعليم، المياه، الطاقة، والمواد المدعومة. وينتج عن هذا التنافس على الموارد المحدودة حالة من الاحتقان الاجتماعي والتوتر بين السكان المحليين والمهاجرين، مما يهدد السلم الأهلي والأمن المجتمعي، ويُنشئ مناخاً بعدم الاستقرار الداخلي.

السؤال الرئيس للبحث:

ما التداعيات المترتبة على تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية على الأمن القومي بمفهومه الشامل، وكيف تؤدي ديناميكيات التحرك الميداني والتموضع الداخلي غير المرصود إلى تعظيم المخاطر الأمنية، الاقتصادية، والمجتمعية على استقرار الدولة وسيادتها؟

الاسئلة الفرعية:

ولتفكيك أبعاد هذه المشكلة العلمية بدقة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الآليات والديناميكيات التي تعتمد عليها شبكات التهريب لاختراق السواحل الجنوبية ونقل المهاجرين غير النظاميين إلى الداخل؟

2- ما هي أنماط التحرك ومناطق التموضع الميداني للمهاجرين غير النظاميين داخل أراضي الدولة، وما هي العوامل المحددة لها؟

3- ما هي المخاطر الأمنية والعسكرية الناجمة عن غياب البيانات البيومترية للمهاجرين واحتمالية استغلال هذه الممرات البحرية من قبل التنظيمات الإجرامية والإرهابية؟

4- كيف يؤثر التموضع الميداني والانتشار غير المنظم على الأمن الاقتصادي (سوق العمل، اقتصاد الظل، التحولات المالية) والأمن المجتمعي (الخدمات، النسيج السكاني، السلم الأهلي)؟

5- ما هي المقاربة الاستراتيجية والأمنية الشاملة الكفيلة بالحد من التدفقات الساحلية وضبط التموضع الداخلي بما يحفظ أركان الأمن القومي للدولة؟

أهداف الدراسة

1. كشف ديناميكيات التسلل والعبور الساحلي.
2. تحليل أنماط التحرك والتموضع الجغرافي الداخلي.
3. تقييم المخاطر الأمنية والعسكرية المباشرة.

4. قياس التداعيات على الأمن الاقتصادي والمجتمعي.
5. بناء مقاربة استراتيجية شاملة للحماية والأمن القومي.

المحور الأول

الإطار المفاهيمي والجهوي لتدفق المهاجرين عبر السواحل الجنوبية

تُشكل ظاهرة الهجرة عبر المنافذ البحرية الجنوبية ظاهرة مركبة تتقاطع فيها الأبعاد القانونية بالأمنية والجغرافية. ولا يمكن فهم تداعياتها على الأمن القومي دون تفكيك أبعادها المفهومية والبيئية وتحديد أدوار الشبكات المنظمة التي تدير هذه التدفقات.

أولاً: الضوابط المفاهيمية

1- مفهوم الهجرة غير النظامية في القانون الدولي والدراسات الأمنية.

تُعرف الهجرة غير النظامية في أدبيات القانون الدولي ووفقاً للأنظمة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأنها حركة الأشخاص التي تتم خارج الأطر الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وإقامة وخروج المواطنين الأجانب من دولة المبدأ أو العبور أو المقصد. وفي حين يتحفظ القانون الدولي على استخدام مصطلح «الهجرة غير الشرعية» لما يحمله من وصم جنائي قد يمس بالحقوق الأساسية للإنسان وطالبي اللجوء، تنظر الدراسات الأمنية إلى الظاهرة باعتبارها «تسللاً غير مصرح به» يعبر الحدود السيادية للدولة دون خضوع للإجراءات التنظيمية والبيومترية الرسمية.

وتتخذ هذه الظاهرة أشكالاً عدة؛ منها الاختراق المباشر للشريط الساحلي دون تأشيرة دخول، أو البقاء في إقليم الدولة بعد انتهاء صلاحية سمة الدخول القانونية. وفي الفكر الأمني، لا يُنظر إلى الهجرة غير النظامية مجرد فعل انتقالي فردي، بل كفعل ينتهك الاختصاص الإقليمي للدولة ويُضعف قدرتها على حصر وتتبع العنصر البشري المقيم على أراضيها، مما يجعله تحدياً مباشراً لمبدأ السيادة الوطنية.(12)(13)(14)

2- مفهوم أمننة الهجرة

يُشير مفهوم أمننة الهجرة وهوأحد أبرز المفاهيم التي طوّرتها «مدرسة كوبنهاغن» للدراسات الأمنية بزعامة باري بوزان إلى العملية السلوكية والسياسية التي يتم من خلالها تحويل مسألة الهجرة من ملف إنساني أو ديموغرافي أو اقتصادي اعتيادي إلى تهديد وجودي للأمن القومي يستدعي اتخاذ تدابير استثنائية وأمنية صارمة لتجاوز القواعد الإدارية المتبعة. وكما ترتبط أمننة الهجرة بمفهوم الأمن القومي الشامل لكونها لا تقتصر على البعد العسكري أو ضبط الحدود، بل تمتد لتمس أبعاداً أمنية متعددة كالأمن السياسي والمتمثل في الحفاظ على سيادة الدولة وقدرتها على فرض القانون في أقاليمها، كذلك الأمن المجتمعي والمتضمن حماية الهوية الثقافية والنسيج السكاني من التغيرات الديموغرافية الفجائية، أيضا الأمن الاقتصادي ويتضمن حماية الاستقرار النقدي، وسوق العمل، والبنية التحتية الخدمية من الضغوطات غير المخطط لها. وعليه، فإن النظر إلى التدفقات البحرية عبر منظور الأمننة يجعل من عمليات التسلل عبر السواحل الجنوبية أولوية أمنية قصوى تتطلب تدخلاً متكاملاً بين مختلف الأجهزة السيادية.(15)(16)(17)

ثانياً: البيئة الجغرافية والديناميكيات الساحلية

1- الخصائص الجغرافية للسواحل الجنوبية والمناطق البحرية الرخوة.

تتميز السواحل الجنوبية في العديد من الأقاليم البحرية بطبيعة جغرافية معقدة وجيومورفولوجية صعبة جعلت منها بيئة خصبة لعمليات التسلل والتخفي. تشمل هذه الخصائص طول الشريط الساحلي، وتداخل الألسنة البحرية، والخلجان

---

(12) - إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

(13) IOM (International Organization for Migration) (2022) World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

(14) UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obligations. Geneva: UNHCR Publications.

(15) Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder Lynne Rienner Publishers.

(16) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

(17) - عبد القادر، أحمد حسين (2019). «أمننة الهجرة وتأثيرها على السياسات الإقليمية»، مجلة النهضة، المجلد 20، العدد 4، ص ص 89-115.

الضيقة، بالإضافة إلى انتشار الشواطئ المفتوحة المفتقرة للبنية التحتية للمراقبة، والمناطق الجبلية أو الصحراوية المتاخمة للساحل والتي تُوفر غطاءً طبيعياً للمتسللين بعد نزولهم الشاطئ، وتُعرف «المناطق البحرية الرخوة» بأنها النطاقات الجغرافية التي تعاني من ضعف التغطية الرادارية أو تباعد نقاط المراقبة والتفتيش التابعة لحرس السواحل والقوات البحرية نتيجة شساعة المساحة أو صعوبة التضاريس. وتستغل شبكات التهريب هذه المناطق باعتبارها ثغرات أمنية تسمح بقاطرات وسفن التهريب الصغيرة بما تسمى قوارب الموت باختراق المياه الإقليمية وتفريغ حمولتها البشرية على الشواطئ بسرعة خاطفة دون أن تُميزها أجهزة المراقبة البحرية التقليدية.(18)(19)(20)

2. أسباب ودو افع التدفق (عوامل الطرد في دول المبدأ وعوامل الجذب/العبور)

تتحدد ديناميكيات تدفق المهاجرين عبر البحر بناءً على التفاعل الناجم عن نظريات الطرد والجذب، فالنزاعات المسلحة والاهتزازات السياسية يزيد من انتشار الصراعات الأهلية وتصاعد حدة الإرهاب والانفلات الأمني، مما يدفع السكان للهرب بحثاً عن الأمان.

كذلك التدهور الاقتصادي كارتفاع معدلات الفقر، والبطالة الهيكلية، وانهيار العملات الوطنية، وغياب الفرص التنموية، وايضا التغيرات المناخية والبيئية المتمثلة في الجفاف، وتصحر الأراضي الزراعية، وشح المياه، مما يخلق ظاهرة لاجئي المناخ.

كما ان عوامل الجذب والعبور في دول المقصد أو الترانزيت يكون سببه الفوارق الاقتصادية والمعيشية والتي توفر الفرص في قطاعات العمل غير الرسمي وارتفاع مستوى الأجور نسبياً.

كذلك الاستقرار الأمني والسياسي التي تشكلها الدول المستقرة أمنياً كبيئة آمنة للعيش والتمركز.

كما ان وجود مجتمعات مهاجرة سابقة سهلت لعمليات توطين واستقبال الوافدين الجدد وإدماجهم في الشبكات الاقتصادية الموازية.(21)(22)(23)

ثالثاً: شبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود

-1 هيكلية منظمات تهريب البشر والآليات اللوجستية المستخدمة.

-2 الطرق والممرات البحرية والنقاط الشاطئية المستهدفة للتسلل.

1. هيكلية منظمات تهريب البشر والآليات اللوجستية المستخدمة

تطورت شبكات تهريب المهاجرين غير النظاميين من مجرد أنشطة سماسرة فردية إلى منظومات إجرامية عابرة للحدود عالية التنظيم تتسم بهيكلية شبكية لا مركزية معقدة. تتكون هذه الهيكلية الإدارية والتنظيمية عادة من المستويات القيادية والتخطيطية وهم الممولون والمدبرون

الذين يديرون عمليات التهريب ويقيمون غالباً في دول ثالثة بعيدة عن الشواطئ، ويتولون غسل الأموال الناتجة عن التهريب. كذلك الوسطاء والسماسرة المحليون يتولون تجنيد المهاجرين في دول المبدأ وتجميعهم في محطات ترانزيت، كما توجد الفرق اللوجستية والقيادة الميدانية والتي تضم الربابنة والموجهين الذين يقودون القوارب البحرية، بالإضافة إلى عناصر الاستطلاع والمراقبة ورصد تحركات دوريات حرس السواحل. أما الآليات اللوجستية المستخدمة فتعتمد على توظيف وسائل نقل خفيفة ومطاطية أو سفن صيد خشبية متهالكة (قوارب الموت) لخفض التكاليف وتجنب رصد الرادارات الكبيرة، كما تستخدم تقنيات الاتصال عبر الأقمار الصناعية (أجهزة الثريا وGPS) لتحديد الإحداثيات البحرية، مع التواصل عبر تطبيقات مشفرة لتفادي المراقبة الإلكترونية. كذلك فهي تعتمد على أنظمة الدفع المالي غير الرسمية (كالتحويلات عبر شبكات الحوالة غير المصرفية)

(18) العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

(19)- Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

(20) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(21)-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

(22) البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 45-62.

(23)- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC.

لضمان عدم تتبع الأموال وتغطية صفقات التهريب.(24)(25)(26)

2. الطرق والممرات البحرية والنقاط الشاطئية المستهدفة للتسلل

تعتمد شبكات التهريب في تحديد مساراتها على قراءة دقيقة ودورية للثغرات الجغرافية والأمنية؛ حيث تُقسم الطرق والممرات البحرية إلى ممرات الترانزيت البحرية المفتوحة وهي خطوط الإبحار التي تعبر المياه الدولية وتستغل النطاقات البحرية غير الخاضعة للرقابة المشددة، حيث تُترك القوارب لتصل بمفردها أو لترسل إشارات استغاثة وهمية للضغط على فرق الإنقاذ وتسهيل الدخول. ان النقاط الشاطئية المستهدفة والتي تختار الشبكات شواطئ إنزال محددة تمتاز بالقرب الجغرافي من الطرق السريعة والشرايين الموصلة للعمق الحضري لتسهيل نقل المهاجرين فور وصولهم، كما ان الطبيعة ساحلية تضم مغارات أو انحناءات جبلية أو غابات شاطئية تتيح الاختفاء السريع. كذلك قلة الكثافة السكانية وضعف التواجد الدائم لنقاط التفتيش وحرس الحدود.(27)(28)(29)

يقدم هذا القسم معالجة أكاديمية ودراسة مفصلة وشاملة لـ*المحور الثاني: مخاطر التحرك والتسلل الميداني نحو الداخل*، مع التوضيح الدقيق والموسع لكل بند ورئيسي وفرعي، موثقاً بالمراجع والمصادر العلمية المعتمدة تحت كل فقرة.

---

(24) UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC Triandafyllidou

25- A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

(25) 26 - عثمان، طارق أحمد (2022).* «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص 112-130.

(26) 27- Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. WarsawEuropean Border and Coast Guard Agency

(27) 28- البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 45-62.

(28) 29- Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

(29)

المحور الثاني

مخاطر التحرك والتسلل الميداني نحو الداخل

يُمثل العبور الساحلي نقطة البداية لعملية أمنية معقدة؛ إذ تتحول ظاهرة الهجرة بمجرد الاختراق الشاطئي من أزمة حدودية بحرية إلى تحدٍ ميداني واستخباراتي داخلي. يناقش هذا المحور تكتيكات التسلل، وآليات الانتقال إلى العمق، وما ينجم عن ذلك من استنزاف عسكري وأمني لمؤسسات الدولة.

أولاً: أساليب الاختراق والعبور الساحلي

ان التكتيكات المستخدمة للتدفّق والمناورة لتفادي الرقابة وحرس السواحل تعتمد فيها شبكات التهريب والمهاجرون على حزمة من التكتيكات العسكرية والميدانية المتطورة للالتفاف على منظومات الرادار والإفلات من دوريات حرس السواحل والبحرية، ومن أبرزها المناورة بالأغراق الكثيف لإطلاق عشرات القوارب في وقت واحد ومن نقاط شاطئية متفرقة، لإرباك غرف العمليات البحرية والضغط على القدرة الاستيعابية للإنقاذ والاعتراض، كذلك التسلل الليلي والظروف الجوية القاسية والتي تتعمد الإبحار في أوقات انخفاض الرؤية أو أثناء الهيجان الجزئي للبحر، استغلالاً لتقلص نطاق المراقبة البصرية الحرارية، ايضا استخدام الزوارق المطاطية أو الخشبية المنخفضة التي يصعب لرادارات السطح الكبيرة التقاط بصمتها الرادارية مع إطفاء جميع أجهزة الإشارة والإضاءة البحرية أثناء الاقتراب من الشاطئ كما ان افتعال حالات غرق أو تعطيل القوارب بالقرب من المياه الإقليمية لإجبار السلطات البحرية على التحول من مهمة ضبط وأمن إلى مهمة إنقاذ إنساني بحكم القانون الدولي، مما يفتح ثغرات أمنية في نقاط أخرى أثناء انشغال الدوريات.(30)(31)(32)، كما يُشكل غياب الوثائق الثبوتية للمتسللين أحد أعتى التحديات الأمنيّة المباشرة أثناء مرحلة الاستجابة الأولى عقب النزول الشاطئي حيث يتعمد معظم المهاجرين التخلص من وثائق سفرهم وجوازات سفرهم قبل العبور أو عند الاقتراب من الساحل، بغرض تعطيل إجراءات إثبات الجنسية وإعاقة قرارات الإعادة القسرية أو الترحيل إلى دول المبدأ.

وكذلك فان عملية أخذ البصمات وتوصيلها بقواعد البيانات الوطنية والدولية (مثل الأنتيربول) تتطلب بنية تحتية تقنية وزمنية لا تتوفر عادة في نقاط الفرز الميدانية الأولية على الشواطئ النائية. ولهذا فان غياب الهويات يترتب على إمكانية انتحال أسماء ووظائف وهمية، مما يمنح العناصر المطلوبة أمنياً، أو المتورطين في جرائم عابرة للحدود، أو عناصر التنظيمات المتطرفة فرصة للتخفي في زمرة طالبي اللجوء أو المهاجرين الاقتصاديين والدخول إلى العمق دون اكتشاف هوياهم الحقيقية.(33)(34)(35)

ثانياً: مسارات الحركة والترانزيت الميداني

فور نجاح عملية الإنزال الساحلي، تبدأ مرحلة الترانزيت الميداني الشديدة الخطورة، والتي تعتمد على مخططات نقل سريعة

---

(30) Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

(31) البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 45-62

(32) Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

(33) إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

(34) IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

(35) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(34) العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC.

(35)

ومحسوبة مثل الانتقال المباشر من الشاطئ إلى نقاط إخفاء قريبة (كالكهوف الساحلية، أو المزارع النائية، أو الأحواش المهجورة) للتواري عن أنظار دوريات المراقبة البرية لحين ترتيب وسائل النقل، وايضا سلوك طرق فرعية غير ممهدة، ومعابر صحراوية أو جبلية لتفادي نقاط التفتيش الأمنية المتركزة على الطرق السريعة والشرايين الرئيسة، كذلك استغلال المناطق الجغرافية الوعرة والمفتوحة كغطاء لمواصلة السير أحياناً على الأقدام لمسافات طويلة حتى الوصول إلى حدود المحافظات أو مراكز التجمع الحضرية الأقرب.(36)(37)(38)

ان عملية النقل من السواحل إلى العمق لا تتم بمعزل عن بيئة محلية داعمة تُوفرها شبكات التهريب الداخلية بالتنسيق مع المتعاونين المحليين والتي توفر لهم حافلات نقل صغيرة، أو شاحنات بضائع مموهة، أو مركبات دفع رباعي يقودها مهربون محليون يعرفون الطرق الفرعية والمسارات غير المراقبة. كما توفر لهم شبكة من الشقق السكنية المفروشة والمستودعات في أطراف المدن لنقل المهاجرين إليها على دفعات متفرقة، لتسهيل تذويبهم داخل المجتمع المحلي ومنع كشفهم دفعة واحدة، وايضا تزويد المهاجرين بشرائح اتصال محلية غير مسجلة، وتغذيتهم بالمعلومات المستمرة حول مواقع دوريات الأمن والمناطق الآمنة للحركة عبر أجهزة التتبع والتطبيقات المشفرة.(39)(40)(41)

ثالثاً: الاستنزاف الأمني والعسكري

ان التسلل المستمر للمهاجرين يفرض ضغطاً ميدانياً وهيكلياً هائلاً على المنظومة العسكرية والأمنية للدولة ويشكل عبئ على عاتق القوات البحرية وحرس الحدود والأجهزة الأمنية

ويجبر القوات البحرية وحرس الحدود على التحول من مهامها الأساسية المتمثلة في الدفع والردع الدفاعي وتأمين السيادة، إلى استنزاف طاقتها في مهام الشرطة البحرية، والرصد الساحلي، وإدارة تدفقات المدنيين. لهذا فان الحاجة لرفع حالة الاستعداد القتالي ونشر الدوريات الاستطلاعية على مدار الساعة عبر شواطئ ممتدة لمئات الكيلومترات، يتسبب في إجهاد الطواقم والوحدات الأمنية. ويوجهه جزء كبير من إمكانيات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لتتبع شبكات التهريب والقبض على السماسرة بدلاً من تركيزها بالكامل على ملفات مكافحة الإرهاب والتهديدات العسكرية المباشرة.(42)(43)(44)

يتسبب استمرار التدفق الساحلي في تداعيات مالية واقتصادية مباشرة تنعكس على الميزانية الدفاعية والأمنية للدولة بسبب التكاليف الباهظة لتشغيل الزوارق والسفن البحرية والفرقاطات وطائرات الاستطلاع الطريح بصفة دورية، مما يترتب عليه زيادة في إهتلاك المعدات وارتفاع فاتورة الصيانة، كذلك تخصيص ميزانيات طارئة لإنشاء مراكز الاحتجاز والمأوى المؤقت، وتوفير العناية الطبية، والغذاء، والإعاشة، والإجراءات الإدارية للترحيل أو المعالجة القانونية. كل هذه الموارد الموجهة للموازنة الأمنية نحو إدارة أزمة الهجرة على حساب تطوير وتحديث الترسانة الدفاعية والأنظمة التقنية للمؤسسة العسكرية.(45)(46)(47)

---

(36)
(37)
(38)
(39) عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص ص 130-112.
40- Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
41- UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC.
(40)
42- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
43- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.
44- Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. Warsaw: European Border and Coast Guard Agency.
(41)
(42)
(43)
(44)
(45) إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.
46- Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.
47- IOM (2022).* World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.
(46)
(47)

المحور الثالث

جغرافية التموضع الداخلي ونشوء البيئات الموازية

يُعد التموضع الداخلي أشد مراحل الهجرة غير النظامية خطورة على هيكل الدولة؛ حيث يتعدى الفعل مجرد الاختراق الساحلي العابر ليتحول إلى استقرار ميداني هادئ وتغلغل في البنية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية. يستعرض هذا المحور الخريطة المكانية لهذا الاستقرار، وآليات نشوء المجتمعات الموازية واقتصاد الظل، وصولاً إلى الثغرات والبؤر الإجرامية الناجمة عنه.

أولاً: الخريطة المكانية للتموضع

تتخذ خرائط انتشار المهاجرين غير النظاميين مسارات جغرافية محددة تتفادى المراكز الحضرية المنظمة ذات الكثافة الأمنية العالية، وتتجه نحو الهوامش والأطراف حيث يميل المهاجرون إلى الاستيطان في الأحياء العشوائية والمناطق السكنية غير المخططة التابعة لأطراف المدن الكبرى، نظرًا لضعف المراقبة الإدارية فيها وانخفاض تكلفة المعيشة والإيجارات.

كما يتم تشكيل تجمعات وإيواء مؤقت داخل المزارع النائية، أو الأحواش، أو المناطق الصناعية الهامشية التي تتيح حرية الحركة دون إثارة الشبهات، حيث يكون التوسع والتواجد الجغرافي بطريقة دائرية؛ حيث يجذب المهاجرون الاستيطانيون الأوائل أقاربهم وأبناء جنسياتهم، مما يؤدي إلى تشكل كتل سكانية ممتدة تُغير الطبيعة الديموغرافية للحي أو المنطقة.(48)(49)(50)

ان اختيار نقاط التمركز الداخلي لا يتم بشكل عشوائي، بل يخضع لتقييم محدد يستند إلى معايير وأسباب استراتيجية كالقرب من أسواق الخضار والفاكهة، ومواقع البناء والإنشاءات، والورش الحرفية التي تُشغل العمالة دون طلب وثائق إثبات شخصية، ايضا الاستقرار في الأحياء التي تضم كتلًا سابقة من المهاجرين من نفس العرق أو الجنسية أو اللغة، مما يوفر بيئة حاضنة وحماية مجتمعية تُقلل من احتمالية الإبلاغ عنهم، كما يتم اختيار النطاقات الجغرافية التي يقل فيها الانتشار الأمني المباشر ونقاط الفرز الفجائي، مع سهولة المناورة والتخفي داخل الأزقة والشوارع الضيقة في حال نفذت السلطات حملات مسح ميداني.(51)(52)(53)

ثانياً: نشوء «المعازل الاجتماعية» واقتصاد الظل

يؤدي التجمع غير المنظم للمهاجرين إلى نشوء بيئات عمران موازية تُعرف بـ «المعازل الاجتماعية» حيث تتحول بعض المناطق والأحياء العشوائية إلى بؤر سكانية شبه مغلقة، تنشأ فيها أطر إدارية وقبائلية رفيعة المستوى لإدارة الشؤون الداخلية للمهاجرين بعيداً عن أجهزة الدولة الرسمية. كما تتسم هذه المعازل بانغلاقها الاجتماعي على نفسها، ورفض الاندماج في الثقافة المحلية، مع الاعتماد على مرافق وممارسات عشوائية تؤدي إلى تدهور الصحة العامة والبنية التحتية للمنطقة.

و تصبح هذه التجمعات بيئات يصعب على الأجهزة الشرطية والخدمية دخولها دون تنفيذ حملات أمنية موسعة، مما يُضعف

---

(48) -العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). 49-.London: Palgrave Macmillan

.IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM 50-

(49) -51 عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص ص 130-112.

.52-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

.53-UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC

(50)

(51)

(52)

من هيبة القانون وفرض السيادة على كامل إقليم الدولة.(54)(55)(56)

ان التغلغل في العمالة غير الرسمية، التهرب الضريبي، والتحويلات المالية غير المصرفية

تُفرز حالة التموضع الداخلي تشوهات هيكلية داخل الاقتصاد الوطني من خلال بوابة اقتصاد الظل، لهذا فان الانخراط المباشر في أعمال غير مسجلة قانوناً، يخلق منافسة غير متكافئة مع العمالة الوطنية نتيجة القبول بأجور متدنية وغياب التأمينات وشروط العمل القانونية.

كما ان ممارسة أنشطة تجارية وطفيلية دون استخراج تراخيص أو دفع ضرائب ورسوم للدولة، مما يحرم الخزينة العامة من موارد مالية مستحقة. وايضا تحويل الأموال والمكتسبات المالية إلى الخارج عبر شبكات الحوالات المالية غير الرسمية بدلاً من القنوات المصرفية المعتمدة، مما يتسبب في تسريب العملات الأجنبية ويجعل تتبع الأموال واستكشاف غسل الأموال أمراً في غاية التعقيد بالنسبة للبنك المركزي.(57)(58)(59)

ثالثاً: الثغرات الأمنية والبؤر الإجرامية

تمثل البيئة العشوائية الموازية ملاذاً أمناً وتكتيكياً للتسلل والتخفي الأمني حيث تُستغل خطوط التدفق من قبل التنظيمات المتطرفة لإمرار عناصرها الإرهابية تحت سترة طالبي اللجوء أو المهاجرين البحثين عن عمل، مستفيدين من تعذر إجراءات التحقق البيومتري.

ان التخفي الهادئ داخل التجمعات الموازية والأحياء العشوائية لفترات طويلة دون إثارة الشبهات، يمهد لإقامة الخلايا النائمة والتي تقوم بمهام الدعم اللوجستي، أو الاستطلاع، أو انتظار الأوامر لتنفيذ أعمال تخريبية ضد الأمن الداخلي. كذلك فان استغلال حالة التهميش، والفقر، والتذمر المالي والنفسي الموجود لدى بعض المهاجرين داخل المعازل لتجنيدهم وتوظيفهم في شبكات التجسس أو الإرهاب المحلي.(60)(61)(62)

تتحول مناطق التموضع المائي الداخلي تدريجياً إلى بيئات خصبة لتمدد شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود حيث تتلاقح شبكات التهريب والجريمة من خلال تقاطع طرق تهريب المهاجرين مع عصابات تهريب السلاح والمخدرات، حيث تُستغل نفس الممرات والمسارات اللوجستية والشقق الآمنة لنقل وإخفاء الممنوعات.و تتشكل العصابات والشبكات التي تتخصص في فرض الإتاوات، وسرقة الممتلكات، وترويج المواد المخدرة، وإدارة شبكات الدعارة القسرية داخل وخارج المعازل الاجتماعية، كما يتحول المهاجرين غير النظاميين أنفسهم بسبب وضعهم غير القانوني والديون التراكمية للمهربين إلى ضحايا للعمل القسري والاستغلال الجنسي والابتزاز، مما ينتهك الأمن الإنساني والأمن الداخلي للدولة.(63)(64)(65)

(54) - إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

55-Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

56-Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82.

(55)

(56) -57 البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 62-45.

58-UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC

59-World Bank (2021). Remittances and Informal Financial Flows in Migration Corridors. Washington, DC: World Bank Publications.

(57)

(58)

(59)

(60) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

61-Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications.

62-Sageman, M. (2017). Misunderstanding Terrorism: Innovation and Learning in a Networks Age. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

(61)

(62) -63 البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص ص 62-45.

64-UNODC (2020). Global Report on Trafficking in Persons. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

65-Shelley, L. (2014). Human Smuggling and Trafficking into Europe: Comparative Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press.

(63)

(64)

(65)

المحور الرابع

التداعيات المركبة على الأمن القومي

تتجاوز خطورة تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية وتمركزهم الداخلي المسائل الجنائية أو التنظيمية البسيطة، لتصل إلى مس أركان الأمن القومي الشامل للدولة. يُحلل هذا المحور التداعيات المركبة والمتقاطعة الناتجة عن هذا التدفق، ممتدة من التهديدات الأمنية والعسكرية والمساس بالسيادة الوطنية، مروراً بالضغوط الاقتصادية والخدمية الهيكلية، وصولاً إلى الاختلالات الديموغرافية والاجتماعية التي تهدد الاستقرار والسلم الأهلي.

أولاً: التهديدات الأمنية والعسكرية

يُمثل دخول المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود البحرية دون موافقة أو إشراف رسمي من السلطات السيادية خرقاً مباشراً لمبدأ السيادة الإقليمية للدولة، والذي يُعد جوهر مفهوم الأمن القومي فالفشل في كبح التدفقات الساحلية يؤدي إلى ضرب الفاعلية الأمنيّة لحرس السواحل والقوات البحرية، مما يُظهر الدولة في مظهر العاجز عن ضبط حدودها السيادية ومنافذها المائية المباشرة، مما يترتب على الحركة والتجمع غير المرصود للمهاجرين تشكل مناطق رمادية أو جزر جغرافية داخل أراضي الدولة تقل فيها قدرة الأجهزة الأمنية على التدخل والضبط الإداري السريع، مما يُضعف من سلطة القانون وهيبة الدولة.

ان البيئات الموازية والتجمعات العشوائية تشكل بيئة يصعب إنفاذ القانون فيها بصورة اعتيادية، حيث يتطلب إجراء أي عمليات أمنية أو عمليات مسح ميداني تحضيرات استثنائية وقوات موسعة لتفادي المواجهات المسلحة أو الشغب، مما يعوق آليات الضبط الشرطي والتفتيش الدائم.(66)(67)(68)

ثانياً: المخاطر الاقتصادية والخدمية

ان الضغط على البنية التحتية، الخدمات الأساسية (الصحة، الطاقة، المياه)، والمواد المدعومة

يُسفر التموضع الداخلي المفاجئ وغير المخطط لأعداد كبيرة من المهاجرين عن اختلالات هائلة في قدرة البنية التحتية والمنظومة الخدمية للدولة المضيفة حيث تتضاعف الضغوط على المستشفيات العامة والمراكز الصحية المجانية لنقص الطاقة الاستيعابية والأدوية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن بروز مخاطر انتشار الأمراض الوافدة أو السارية نتيجة تدني المستويات المعيشية في مناطق التموضع، إلى جانب الضغط على المدارس والمؤسسات التعليمية.

كما يتسبب التواجد غير المقنن في الأحياء العشوائية وأطراف المدن في التوصيل العشوائي وغير القانوني لشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما يؤدي إلى زيادة الأحمال الكهربائية، ورفع معدلات الاستهلاك المائي، وتدهور جودة البنية التحتية المتهالكة أساساً.

ان المهاجرون غير النظاميين يستهلكون جزءاً لا بأس به من السلع والمواد الأساسية المدعومة من الدولة (كالخبز، المحروقات، والدواء)، دون أن يُسهم ذلك في العوائد الضريبية أو الخزينة العامة، مما يرفع من حجم الإنفاق العام ويحرم المواطنين الأصليين من كفاية الدعم الحكومي المخصص لهم.(69)(70)(71)

---

(66) - إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

67-Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

-68 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(67)

(68)

(69) - عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص ص 130-112.

70- World Bank (2021). Managing the Socio-Economic Impacts of Irregular Migration. Washington, DC: World Bank Publications.

71- IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

(70)

(71)

ثالثاً: الاختلالات الديموغرافية والأمن المجتمعي

يمتد التأثير المباشر للتموضع الداخلي ليطال البنية الديموغرافية والثقافية للمجتمع المضيف

فالكثافة المتزايدة للمهاجرين غير النظاميين في مدن أو أقاليم حدادية محددة تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن السكاني بين المواطنين الأجانب والسكان الأصليين، مما يهدد الخصائص الثقافية والهوية المحلية الممتدة، حيث يميل أغلب المهاجرين إلى الاحتفاظ بأنماطهم الثقافية والسلوكية واللغوية دون سعى جدّي للاندماج داخل النسيج الوطني للدولة المستقبلة، مما يولد مجتمعات مغلقة تعتمد قوانينها وأعرافها الخاصة بعيداً عن التشريعات الوطنية.

كما تساهم هذه الاختلالات في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتغيير السلوك السكاني والمفاهيم والأعراف السائدة، وهو ما تُصنفه أدبيات الأمن المجتمعي بأنه تهديد حقيقي لاستقرار الدولة المستقبلي.(72)(73)(74)

ان بروز التوترات الاحتكاكية بين السكان المحليين والمهاجرين وتأثيرها على السلم الأهلي

ينتج عن المنافسة المباشرة بين السكان الأصليين والمهاجرين على الموارد والفرص مما يصاعد من حدة التوتر والاحتقان الاجتماعي

حيث ان التنافس على فرص العمل وسوق المعيشة يتسبب في قبول المهاجرين غير النظاميين العمل بأجور متدنية وضغوط عمل شاقة في إزاحة العمالة الوطنية من الوظائف الحرفية والمهنية الصغرى، مما يرفع معدلات البطالة بين السكان المحليين ويولد شعوراً بالغبن والغضب الاجتماعي.

كما ان ارتفاع خطاب الكراهية والصدامات الميدانية يؤدي الى الشعور بالتهميش والضغط الخدمي والتخوف الأمني من الجريمة إلى تنامي مشاعر العداء وضغوط العنصرية ضد المهاجرين مما قد يتطور إلى اشتباكات ومواجهات ميدانية بكتل بشرية شاطئية أو حضرية بين الجانبين، وهذا الاحتقان المتزايد يضع الأجهزة الأمنية أمام تحدي إدارة أزمات الاحتجاجات والشغب الأهلي، مما يستهلك طاقاتها لمنع تحول التوترات الفردية أو الاحتكاكات اليومية إلى صراعات مجتمعية واسعة تهدد السلم الأهلي والمنظومة الأمنية للدولة.(75)(76)(77)

يقدم هذا القسم معالجة أكاديمية ودراسة مفصلة وشاملة لـ *المحور الخامس: الرؤية الاستراتيجية والمقاربات الأمنية للحد من المخاطر*، مع التوضيح الدقيق والموسع لكل بند رئيسي وفرعي، موثقاً بالمراجع والمصادر العلمية المعتمدة تحت كل فقرة.

---

(72) - العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

73-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

74-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018).* Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

(73) -75 البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 45-62.

76-Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, (74) 11(1), pp. 59-82.

(75)

UNHCR (2021). Social Cohesion and Xenophobia in Host Communities: Risk Assessment Report. Geneva: UNHCR 77- (76).

(77)

المحور الخامس

الرؤية الاستراتيجية والمقاربات الأمنية للحد من المخاطر

يُمثل هذا المحور الجانب العلاجي والتنفيذي في الدراسة؛ إذ لا تكتفي الاستراتيجيات الأمنيّة والدفاعية الحديثة بتشخيص مخاطر التدفق والتموضع الداخلي، بل تتجاوز ذلك إلى وضع منظومة متكاملة من الحلول والمقاربات الشاملة. تتكامل في هذه الرؤية الحلول التكنولوجية والعسكرية لتأمين الخط الساحلي الأول، مع آليات الضبط البيومتري والإداري لمعالجة التموضع الداخلي، وصولاً إلى الدبلوماسية الأمنية والتنموية على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: التحديث التكنولوجي والعسكري لتأمين السواحل

تفعيل أنظمة المراقبة الحديثة (الرادارات، الطائرات المسيرة، والأقمار الصناعية) وهذا يتطلب التصدي للتكتيكات المتطورة لشبكات التهريب الانتقال من أساليب الحراسة الساحلية التقليدية إلى منظومات الرصد والمراقبة الذكية المتكاملة، حيث ان نشر رادارات السطح ثنائية وثلاثية الأبعاد بعيدة المدى، المزودة بالكاميرات الحرارية والأشعة تحت الحمراء، تمكن فرق حرس السواحل من التقاط الزوارق المطاطية والخشبية الصغيرة ذات البصمة الرادارية المنخفضة وفي مختلف الظروف الجوية.

كذلك توظيف المسيرات الاستطلاعية المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي للمسح الدوري المستمر للمناطق البحرية الرخوة والشواطئ النائية، مما يوفر تغطية حية وواسعة للنقاط المستهدفة دون تحميل القوات البحرية أعباء تشغيلية باهظة، كذلك الربط المباشر بين منصات المراقبة عبر الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية ، لترصد أنماط الحركة البحرية المشبوهة، وتحلل البيانات الضخمة للتنبؤ بمسارات التسلل قبل وصولها إلى الشواطئ الوطنية.(78)(79)(80)

ثانياً: استراتيجيات الضبط والتموضع الداخلي

إنشاء قاعدة بيانات بيومترية موحدة لحصر المهاجرين وتنظيم الرقابة الأمنية حيث تُعد السيطرة المعلوماتية الخطوة الأساسية لتكشيف مسارات التموضع الداخلي وحرمان العناصر الإجرامية والمتطرفة من ميزة التخفي، فعند إنشاء مراكز فرز وإيواء أولية متطورة قرب نقاط الإنزال الساحلي تتولى رفع البصمات العشرية، وقزحية العين، وبصمة الوجه لكل مهاجر غير نظامي، وإصدار بطاقات تعريفية مؤقتة مشفرة.

كما يتم بناء قاعدة بيانات أمنية وطنية موحدة تربط بين وزارات الداخلية، والدفاع، وأجهزة الاستخبارات، والشرطة القضائية، لضمان التتبع الآلي السريع لحركة أي فرد داخل إقليم الدولة والتحقق من سجله الجنائي. لهذا فان ربط المنظومة الوطنية بقواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتحديد هوية العناصر المطلوبة أمنياً أو المتورطة في إرهاب وجرائم عابرة للحدود فور دخولهم.(81)(82)(83)

معالجة ملف التجمعات العشوائية وتفعيل الرقابة على سوق العمل غير الرسمي يستلزم مواجهة التموضع الميداني تجفيف منابع «البيئة الحاضنة» التي تجذب المهاجرين للإقامة غير القانونية في العمق الحضري حيث ان فرض السيطرة الإدارية والأمنية المباشرة على المعازل الاجتماعية والتجمعات السكنية غير المخططة، من خلال المسح السكاني الدوري، وتطوير البنية التحتية،

(78) - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي.

(79)

Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. 79-.Warsaw: Frontex Publication

Lutterbeck, D. (2006). "Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration," Mediterranean Politics, 80- (80) .11(1), pp. 59-82

(81) - إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

.82-IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM

.Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers 83-

(82)

(83)

وإزالة التجمعات المهجورة التي تُستغل كبؤر آمنة، كما يجب تفعيل الحملات التفتيشية لوزارات العمل والجهات الشرطية على الأسواق والورش والشركات، وتطبيق عقوبات رادعة كغرامات مالية ضخمة وإغلاق إداري على كل من يقوم بتشغيل أو إيواء عمالة غير نظامية دون تراخيص رسمية. وايضا فرض رقابة صارمة من قبل البنك المركزي والأجهزة المختصة على مكاتب الصرافة وشبكات الحوالة غير الرسمية، لتجفيف قنوات غسل الأموال ومنع تسريب المكتسبات المالية إلى الخارج بعيداً عن القنوات البنكية الرسمية.(84)(85)(86)

ثالثاً: التعاون الإقليمي والدولي

ان بناء شراكات أمنية وتنموية مع دول المبدأ والعبور لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة يوضح

الرؤية الاستراتيجية الشاملة حيث أن المقاربة الأمنية الصارمة على الحدود وحدها لا تكفي، ما لم تقترن بمعالجة الدوافع الهيكلية والأسباب الأصلية للظاهرة حيث تبني مبادرات إقليمية ودولية لتمويل مشاريع تنموية، وخلق فرص عمل للشباب، وتحسين مستوى المعيشة في دول المصدر، لتقليل تدفقات الطرد السكاني، وايضا إقامة مراكز تنسيق أمنية مشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل لحظي مع دول العبور الساحلية والمجاورة لتفكيك شبكات التهريب الدولية، والقبض على القيادات والممولين قبل انطلاق القوارب.

وكذلك تقديم الدعم اللوجستي والعسكري والأمني لدول العبور الضعيفة لمساعدتها على ضبط حدودها البرية والبحرية، ومنع اتخاذ أراضيها منطلقاً لعمليات التهريب نحو السواحل الجنوبية.(87)(88)(89)

كما ان تفعيل الاتفاقيات الدولية المشتركة لحماية الحدود وإعادة الترحيل وفق الأطر القانونية

يتطلب التعامل مع البعد الإنساني والقانوني للهجرة من خلال ضبط المساطر الإجرائية في إطار المواثيق والمعاهدات الدولية كعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول المبدأ والعبور تضمن تسهيل إجراءات إعادة الترحيل السريع للمهاجرين غير النظاميين ممن لا تنطبق عليهم شروط اللجوء، وفق جدول زمني وأطر قانونية معتمدة.

كذلك موازنة المتطلبات الأمنية لحماية السيادة مع الالتزام باتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة باللاجئين، ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحارالمتعلقة بالإنقاذ البحري، لضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية للإنسان أو التسبب في أزمات حقوقية دولية. وايضا الضغط عبر المنظمات الدولية والمحافل الإقليمية لإلزام المجتمع الدولي ودول المقصد النهائية بالوفاء بالتزاماتها المالية والأمنية، وعدم إبقاء دول السواحل المباشرة في مواجهة منفردة أمام الأعباء الأمنية والاقتصادية للظاهرة.(90)(91)(92)

نتائج البحث

1. كشفُ الدراسة عن تحول تدفقات المهاجرين عبر السواحل الجنوبية من ظاهرة إنسانية مجردة إلى تهديد سيادي يستدعي خيار «أمننة الهجرة».

(84) -عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص 130-112.

-85 العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

.UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC 86-

87-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). (85) .London: Palgrave Macmillan

-88 البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص ص 62-45.

.89-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing

(86)

(87)

(88)

(89)

.UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obligations. Geneva: UNHCR Publications 90- (90)

.World Bank (2021). Managing the Socio-Economic Impacts of Irregular Migration. Washington, DC: World Bank Publications 91-

.UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC 92-

(91)

(92)

2. استغلال شبكات التهريب للخصائص الجغرافية الشاسعة والمناطق البحرية الرخوة في الجنوب لتأسيس ممرات عبور ونقاط إنزال يصعب رصدها.

3. تعاظم احترافية وتنظيم شبكات الجريمة العابرة للحدود وتطويرها لوجستيات متقدمة لتسهيل عمليات الاختراق الساحلي.

4. اعتماد التسلل الميداني على تكتيكات المباغتة والتمويه ونقاط الترانزيت الميدانية في المناطق النائية لإعادة التجمع والتمدد.

5. استنزاف القدرات الأمنية والعسكرية الميدانية في عمليات الملاحقة، الضبط، والإيواء المستمرة على امتداد الشريط الساحلي والداخلي.

6. نشوء «معازل اجتماعية» موازية وتمدد قطاع «اقتصاد الظل» والعمالة غير القانونية في مناطق التموضع الداخلي وأطراف المدن.

7. تحول بؤر التموضع المتردية إلى ثغرات أمنية خصبة لنشاط الجريمة المنظمة وتسهيل الاختراقات غير المشروعة.

8. تزايد المخاطر الأمنية والعسكرية الناجمة عن احتمالية اندساس عناصر متطرفة أو استخباراتية ضمن موجات التدفق غير النظامي.

9. تضاعف الضغوط على البنية التحتية والموارد الاقتصادية والخدمية (الصحة، المياه، الطاقة)، مع إحداث اختلالات ديموغرافية تهدد الاستقرار المجتمعي.

10. ضرورة اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين التحديث التكنولوجي (كالمسيرات والرادارات)، الضبط الداخلي لتفكيك المعازل، وتفعيل الشراكات الإقليمية والدولية لمواجهة الأزمة.

التوصيات

1. تعزيز الرقابة البحرية والاستخباراتية الشاملة على امتداد السواحل الجنوبية وتغطية المناطق البحرية الرخوة باستخدام منظومات الرادار المتطورة والرصد الإلكتروني والطيران المسير.

2. تطوير الاستراتيجية الأمنية والعسكرية لمكافحة تهريب البشر وتفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتجفيف منابع تمويلها ولوجستياتها.

3. إنشاء قاعدة بيانات بيومترية موحدة وشاملة لتسجيل وحصر جميع المهاجرين غير النظاميين فور وصولهم إلى نقاط الإنزال الساحلية وفي مراكز الترانزيت.

4. تسيير دوريات أمنية وعسكرية مشتركة لمشط وإغلاق مسارات الحركة والممرات البرية المستهدفة لتسلل المهاجرين واختراقهم نحو المناطق الداخلية.

5. القضاء على المعازل الاجتماعية والبؤر العشوائية ومنع تشكل جيوب موازية عبر تطبيق إجراءات مسح وحصر دقيقة للتموضع الجغرافي والسكني للمهاجرين.

6. تفكيك وبناء آليات لمكافحة الاقتصاد الموازي والأنشطة المالية غير المشروعة المترتبة على تشغيل وتأمين خدمات المهاجرين غير النظاميين.

7. تكثيف الحملات الميدانية لضبط وملاحقة الشبكات الإجرامية والبؤر الناشئة في مناطق التمركز الداخلي للحد من استنزاف الأجهزة الأمنية.

8. رفع كفاءة مراكز التأهيل والإيواء وترحيل المهاجرين غير النظاميين وفقاً للمعايير والقوانين الدولية والاتفاقيات الذات الصلة.

9. تفعيل وتطوير التعاون الاستخباراتي والأمني الإقليمي والدولي لمواجهة عوامل الطرد والجذب وتنسيق عمليات ضبط الحدود المشتركة.

10. صياغة استراتيجية وطنية شاملة ومدمجة للأمن القومي تُعنى بـ «أمننة الهجرة» وتتعامل مع التداعيات الأمنية والديموغرافية والاقتصادية الناتجة عن تدفقات المهاجرين.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم في مفصل هذه الدراسة، يتضح جلياً أن ظاهرة تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر السواحل الجنوبية لم تعد مجرد أزمة إنسانية عابرة أو ظاهرة ديموغرافية تقليدية تتأثر بعوامل الطرد والجذب بين دول المبدأ ودول المقصد، بل استحالت تحولاً بنيوياً معقداً يمس جوهر الأمن القومي في أبعاده الشاملة. إن القراءة المتعمقة للأبعاد المفاهيمية والديناميكيات الساحلية تكشف عن بيئة استراتيجية شديدة التعقيد، تتداخل فيها الخصائص الجغرافية للمناطق البحرية الرخوة مع أنشطة شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي طوّرت من آلياتها اللوجستية وأساليب اختراقها للمنافذ والشواطئ، مستغلة الثغرات الجغرافية لفرض واقع ميداني يتجاوز أطر الضبط والسيطرة الاعتيادية، ويُعيد رسم مفهوم أمننة الهجرة كضرورة سيادية لا ترفاً أكاديمياً.

وعلى صعيد المخاطر الميدانية، يُظهر التحليل المترابط لمسارات التحرك والتسلل نحو العمق الداخلي مدى الخطر الناجم عن عمليات الترانزيت واختراق النقاط الساحلية؛ إذ إن تحول السواحل الجنوبية إلى مسرح للمرور المنظم لا يؤدي فقط إلى إنهاك القطاعات العسكرية والأمنية المكلفة بحماية الحدود، بل يمتد ليعمل كعامل استنزاف مستمر للقدرات والجاهزية الميدانية. إن أساليب الاختراق المتطورة وسلوكيات ممرات الحركة تتطلب انتقالة نوعية في استراتيجيات الردع، تتجاوز الحلول السطحية القائمة على رد الفعل اللحظي إلى تبني استراتيجيات إنذار مبكر ومراقبة واستجابة سريعة تقطع الطريق على ممرات التسلل قبل وصولها إلى مراكز التجمع والتموضع.

وفيما يتصل بجغرافية التموضع الداخلي، أثبتت الدراسة أن الخطورة الحقيقية تبدأ فور نجاح التدفقات في تجاوز الخطوط الساحلية الأولى والاستقرار في العمق السكاني، حيث ينشأ عن هذا التمركز ما يُعرف بـ «المعازل الاجتماعية» واقتصادات الظل غير المشروعة. إن تشكل هذه البيئات الموازية يؤدي بالضرورة إلى تغذية البؤر الإجرامية وإيجاد بيئات حاضنة للثغرات الأمنية، مما يهدد السلم المجتمعي ويفكك النسيج الاجتماعي الأصيل، ويخلق كيانات موازية خارجة عن نطاق سلطة الدولة وقوانينها، وهو ما يُمثل تهديداً صريحاً للسيادة الداخلية والتماسك المجتمعي.

إن التداعيات المركبة المترتبة على هذه الظاهرة تتعدى البعد الأمني والمباشر لتطال البنى الاقتصادية والخدمية للدولة، وتحدث اختلالات ديموغرافية حادة ومزمنة تضغط بشكل حرج على الموارد المحدودة والخدمات الأساسية. ولذا، فإن المواجهة الفعالة لمثل هذه التهديدات تتطلب إرادة استراتيجية صلبة تترجم إلى رؤية مدمجة تجمع بين التحديث التكنولوجي والعسكري لتأمين السواحل عبر المنظومات الذكية والرادارات المتقدمة، وبين إحكام عمليات الضبط الجغرافي والتموضع السكاني في الداخل، بالتوازي مع بناء شراكات إقليمية ودولية قائمة على التكافؤ والمسؤولية المشتركة لتجفيف منابع الظاهرة من جذورها.

إن التعامل مع ملف تدفق المهاجرين عبر السواحل الجنوبية يفرض الانتقال الفوري من المقاربات الجزئية أو الرعائية إلى مقاربة أمنية شاملة ومتكاملة تعتبر الهجرة غير النظامية في أصلها مسألة أمن قومي وسيادة وطنية. إن حماية المقومات الديموغرافية والاقتصادية والأمنية للدولة رهين بمحاصرة شبكات التهريب، وتفكيك المعازل الاجتماعية الداعمة لاقتصاد الظل، وتحديث منظومات الدفاع والسيطرة الساحلية؛ لضمان صون مقدرات الوطن والحفاظ على استقراره وبقائه عصياً على كافة الاختراقات والتهديدات العابرة للحدود.

المراجع:

-1 إبراهيم، محمد مصطفى (2020). الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي: التحديات والمواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

-2 البارودي، خالد عبد الفتاح (2021). «الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط»، مجلة السياسة الدولية، المجلد 56، العدد 223، ص 62-45.

-3 عبد القادر، أحمد حسين (2019). «أمننة الهجرة وتأثيرها على السياسات الإقليمية»، مجلة النهضة، المجلد 20، العدد 4، ص ص 115-89.

-4 العتيبي، سعد بن علي (2019). التموضع السكاني والتغيير الديموغرافي وأثرهما على الاستقرار الأمني: دراسة تحليليّة. الرياض: مركز البحوث والدراسات الأمنية.

-5عثمان، طارق أحمد (2022). «التداعيات الاقتصادية والأمنية للعمالة غير النظامية في المناطق الحضرية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 38، العدد 3، ص 130-112.

6- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2018). أمن الحدود في عصر السيادة المتغيرة: أساليب المواجهة والتأمين. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.

7- A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

8- Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

9-Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2014). The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (5th ed.). London: Palgrave Macmillan.

10- Frontex (European Border and Coast Guard Agency) (2023). Risk Analysis for 2023/2024: Strategic Assessment on Irregular Maritime Routes. Warsaw: Frontex Publications 11-Triandafyllidou,

11- Frontex (2022). Annual Risk Analysis 2022/2023. WarsawEuropean Border and Coast Guard Agency

12- IOM (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM.

13-IOM (International Organization for Migration) (2022). World Migration Report 2022. Geneva: United Nations / IOM

14Lutterbeck, D. (2006). «Policing Migration in the Mediterranean: The Securitization of Mediterranean Migration,» Mediterranean Politics, 11(1), pp. 59-82

15- Sageman, M. (2017). Misunderstanding Terrorism: Innovation and Learning in a Networks Age. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

16- Shelley, L. (2014). Human Smuggling and Trafficking into Europe: Comparative Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press.

17-Triandafyllidou, A. (Ed.). (2018). Handbook of Migration and Globalisation. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

18- UNODC (2020). Global Report on Trafficking in Persons. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

19- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). Global Study on Smuggling of Migrants. Vienna: UNODC Triandafyllidou,

20- UNHCR (2021). Refugees and Migrants at Sea: Legal Frameworks and State Obligations. Geneva: UNHCR Publications.

21- UNODC (2021). Abused and Neglected: A Gender Analysis of Smuggling of Migrants and Related Crime. Vienna: UNODC.

22-World Bank (2021). Remittances and Informal Financial Flows in Migration Corridors. Washington, DC: World Bank Publications.

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات

مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات هي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة، تأسست وفق أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (129) لعام 2004م.

تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتعمل في مجالات الإعلام، التنمية، الشؤون الاجتماعية، والإنسانية، دون استهداف الربح التجاري.

- تحمل المؤسسة ترخيص رقم (0693) صادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية في عدن.

تاريخ التأسيس: 13 أكتوبر 2016م.

تسعى المؤسسة منذ نشأتها إلى تقديم تغطية شاملة للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على إعداد بحوث ودراسات معمقة حول قضايا الصراع في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي المطلين على البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن.